مظاهرها السابقة ، والبطش بالمواطنين العرب بشكل عام ، ومعاملتهم كالرهائن ، يميل الفريق الثاني الى عدم الانزلاق في هذا المنزلق الخطر ، ويرى بان الالتحاق بالعمل الفدائي يجري لغاية الان على نطاق ضيق ، ولم يتحول بعد الى ظاهرة جماعية ، وان البطش بالجماهير العربية على نطاق واسع قد يؤجج نيران الثورة في نفوسها اكثر فاكثر ويدفعها بالتالي دفعا الى الالتحاق بالعمل الفدائي . هذا ناهيك عما في هذا الامر من اساءة الى سمعة اسرائيل الدولية والى المخاسر السياسية التي قد تنشأ عن ذلك . فشموئيل طوليدانو ، مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية ، يرى ان اعادة الحكم العسكري لا تشكل عاملا رادعا « لعمليات التخريب والارهاب لدى عرب اسرائيل » ، واكد انه اذا كان المقصود هو الردع فانه يمكن استخدام تعديلات الدفاع لساعة الطوارىء التي وضعت عام ١٩٤٥ . لان هذه تمكن من اتخاذ اجراءات مثل نسف البيوت . ويمكن نفي الاشخاص واغلاق الاراضي واعادة نظام التصاريح في اطار هذه التعديلات . ورفض المستشار الاعراب عن رأيه فيما اذا كان يجب حقا استخدام هذه الاجراءات . وقال ان الـ (١١٥) عربيا الذين اعتقلوا مؤخرا من القرى العربية في اسرائيل لا يمثلون الجميع ، ولكن ليس معنى هذا ان هذه الظاهرة لن تتكرر (٣٠). ويرى اخرون ان يتطور اندماج العرب في الدولة حتى يصبح هذا الاندماج واقعا حياتيا وضرورة معيشية (٣١). وقسم اخر يقول : العلاج ليس سهلا « فالذي تخرب خلال عشرين سنة من قبل حمقى حاكمين لا يمكن اصلاحه في يوم واحد . واننا فوق هذا كله نجد اصدقاء هؤلاء الحكام الحمقى يقترحون اليوم مقترحات مشابهة لاحداث الماضي . انهم يقترحون نصب المشانق والتعذيب والتشدد في العقوبات . وهذا هو المطلوب فعلا لاثارة الشباب العربي في اسرائيل على التمرد ، ودفع المتمردين منهم للعمل فورا . ليس هناك من حل غير الحل الصعب . حل يشمل المشكلة الفلسطينية كلها »(٣٢). واقترح احد المتعاونين مع العدو ، سليم جبران ، الموظف في الدائرة العربية في الهستدروت ، « تطبيق الخدمة الاجبارية في الجيش الاسرائيلي على العرب الذين في اسرائيل كما هي مطبقة على الاسرائيليين ، واجبار من لا يريد خدمة العلم على مغادرة البلاد » واضاف « انه يتعذر على المواطن العربي ان يكون مواليا للدولة ومخلصا لها ، وان الشعب اليهودي لم يعد واثقا من اي عربي . وقد كتب على العرب واليهود ان يعيشوا سوية وفي بلد واحد فلم يعد الامر متوقفا على اختيارنا ورغبتنا فيجب علينا ان نتكلم لغة واحدة ونعيش سوية ». وقال ايضا : « ان الفدائيين العرب يريدون القيام باعمال ارهابية في المدن التي فيها مزيج من العرب واليهود ، وان ينتقموا من اليهود ، بالتعاون مع المواطنين العرب ، وهذا سيؤدي الى سفك الدماء العربية في اسرائيل »(٣٣).

الحقيقة ان الجماهير العربية في اسرائيل تعيش في جو مشحون بالارهاب والاضطهاد وتقييد حريات المواطن . فهنالك مئات الشخصيات ، وخاصة من القيادات السياسية والفكرية العربية ، ترزح تحت وطأة الاحكام العسكرية ، وهي مقيدة الحركة بموجب اوامر الاقامات الاجبارية . وقد وصل بها الامر الى حد لا يطاق . وقد تشكلت مؤخرا لجنة اطلق عليها اسم لجنة « العمل » للمقيدين بموجب الاوامر الاجبارية ، وعقدت مؤتمرا صحفيا في بيت الصحفيين في حيفا . وفي بداية الاجتماع وزع بيان جاء فيه : « نحن مواطنون عرب في اسرائيل سكان حيفا نتوجه الى الرأي العام ولاولئك الذين يقلقهم استمرار الحكم العسكري تجاه المواطنين العرب بشكله الجديد لعام ١٩٧٠ » . وشرح البيان كيف ان السلطات اضطرت تحت ضغط الرأي العام الى الغاء الحكم العسكري عام ١٩٦٦ ، ولكنها في الواقع كانت تخطط لاستمرار استخدام صلاحياته ولكن بشكل أشد . فقد بقي الحكم العسكري ، قائما بصلاحياته النابعة من أنظمة الطوارىء . بينما نقلت بعض صلاحياته الى الشرطة وبالذات الى قسم « المهمات الخاصة » في شرطة اسرائيل. وشرحت المذكرة اشكال اوامر الاقامة الاجبارية حسب الفقرات (١٠٩) و(١١٠) من الانظمة(٣٤). ولم تكتف لجنة العمل بهذا فقد عمدت الى شن حملة دعائية واسعة تتناسب وهجمة السلطات الشرسة على أبسط حقوق المواطن ، فقد عقدت مؤتمرا للصحفيين الاجانب في بيت سوكولوف في تل ابيب بتاريخ ٧٠/٨/٢٠ لالغاء أوامر الاقامة الاجبارية وقيود التنقل ، وقد اشترك في المؤتمر مندوبون عن ثلاث وكالات للراديو والتلفزيون الامريكي وعن وكالة رويتر للانباء وعن شركة الاذاعة اليابانية وشركة الاذاعة الفنلندية وصحيفة تلغراف الهولندية ووكالة